



جَمْعِيَّة مَصَارِف لِبْنَانَ

ASSOCIATION OF BANKS IN LEBANON



النشرة الشهرية  
نيسان - أيار - حزيران / ٢٠٢٥

MONTHLY BULLETIN  
April-May-June / 2025

## إيضاح

إن وجهات النظر المعروضة في هذه النشرة تمثل آراء موقعيها ولا تعكس بالضرورة  
الموقف الرسمي لجمعية مصارف لبنان

٤

افتتاحية العدد

٦

التقرير الإقتصادي

٢٤

أخبار إقتصادية محلية

٢٧

أخبار مصرفية محلية

٢٨

صحافة متخصصة أجنبية



## الحل الشامل بات أكثر إلحاحاً من أي وقت مضى

مع دخول الأزمة النظامية عامها السادس، يبقى غياب الحلول الجذرية الشاملة الخطر الأكبر الذي يهدد مستقبل الاقتصاد الوطني والقطاع المالي. وقد أكدت جمعية مصارف لبنان في بياناتها السابقة أهمية الإسراع في إقرار قانون إعادة هيكلة القطاع المصرفي ومعالجة الفجوة المالية وفق رؤية متوازنة وعادلة، تحدد المسؤوليات بوضوح بين الدولة ومصرف لبنان والقطاع المصرفي، ضمن إطار قانوني وقضائي واضح وشفاف.

ورغم الخطوات التنظيمية التي يبادر إليها مصرف لبنان عبر التعاميم، والتي تتدرج ضمن المهمكن المتاح راهناً، فإن هذه المعالجات المؤقتة لا يمكن أن تشكل بديلاً عن خطة شاملة تضمن إنقاذ النظام المالي، وتحفظ حقوق المودعين، وتعيد بناء الثقة محلياً ودولياً.

في هذا السياق، جاءت التعديلات الأخيرة على التعميمين ١٥٨ و١٦٦، التي بادر إليها سعادة حاكم مصرف لبنان الأستاذ كريم سعيد، منسجمة مع مطلب أساسي رفعته المصارف منذ بداية الأزمة.

لطالبها شددت المصارف على أن استنزاف ما تبقى من احتياطاتها لدى مصرف لبنان في دعم غير مدرّوس لليرة اللبنانية، أو في تمويل سلع استنفادت منها جهات محددة، أو لتغطية حاجات الدولة من العملات الأجنبية، يشكل خطأ فادحاً. وبقي المودع، صاحب الحق الأول، خارج دائرة الاستفادة من هذه الأموال التي حُجزت أصلاً باسمه.

من هنا، تشكل خطوة رفع قيمة السحوبات الشهرية تصحيحاً لمسار سابق، إذ من غير المقبول استمرار حرمان المودع من الاستفادة من أمواله لدى مصرف لبنان، في حين سبق واستنزف جزء كبير منها في برامج لم تحقق الغايات المرجوة.

والمفارقة أن البعض يهاجم هذه الخطوة تحت شعار «تذويب الودائع»، في حين أن التذويب الحقيقي حصل عندما استهلكت الاحتياطيات في غير وجهتها السليمة. أما اليوم، فتعود الأموال، ولو تدريجياً، إلى أصحابها الشرعيين: المودعين.

### في الخلاصة

- إعادة توزيع ما تبقى من الاحتياطي على المودعين هو خطوة تصحيحية لمسار خاطئ في إدارة الاحتياطيات.
- زيادة الدفعات الشهرية تعيد جزءاً من القدرة الشرائية للمودع بانتظار الحل الشامل.
- استكمال هذا المسار يفرض إقرار القوانين اللازمة ضمن خطة متكاملة تعيد الاعتبار لأموال المودعين والمصارف، وتوزع المسؤوليات بصورة عادلة بين الدولة ومصرف لبنان والمصارف.

إن المصارف، ومنذ بداية الأزمة، كانت ولا تزال حريصة على حماية حقوق المودعين وصون استثمارية القطاع المالي في أيّ معاً، باعتبار أن الاثنين مترابطان ولا انفصال بينهما.

### الأمين العام

الدكتور فادي خلف



ملاحظة : إن الافتتاحية التي يكتبها الأمين العام في النشرات الدورية لجمعية مصارف لبنان تمثل رأيه وتحليله الشخصي للمستجدات، دون أن تلزم بأي شكل من الأشكال الجمعية بمضمونها الذي يبقى على مسؤولية الأمين العام وحده.

## الوضع الإقتصادي العام

نيسان 2025

مليار ليرة، وبلغ عدد الشيكات المتقاسة بالعملات الأجنبية ٤٣٧٦ شيكاً بقيمة قاربت الـ ٦٠,٣ مليون دولار أمريكي. وبمقارنة الثلث الأول من العام ٢٠٢٤ و٢٠٢٥، يكون عدد الشيكات بالليرة ازداد بـ ٢٩٢٦ شيكاً ومقدار ٦١٠٤ مليارات ليرة، وكذلك ازداد عدد الشيكات بالعملات الأجنبية بـ ١١٢٤٠ شيكاً وبقيمة ١٥٣,٢ مليون دولار.

### أولاً- الوضع الاقتصادي العام

#### الشيكات المتقاسة

في نيسان ٢٠٢٥، وبحسب المعطيات المتوافرة عن حركة مقاصة الشيكات بموجب التعميم ١٦٥ الذي يسمح بتبادل شيكات صادرة عن حسابات Fresh بالليرة اللبنانية والدولار الأمريكي، بلغ عدد الشيكات المتقاسة بالليرة ١٢٧٢ شيكاً بقيمة ٢١٣١

### جدول رقم 1

تطور الشيكات المتقاسة والصادرة عن حسابات Fresh في الثلث الأول من العامين 2024-2025

2025	2024	
		<b>الشيكات بالليرة</b>
4949	2023	- العدد
9508	3404	- القيمة (مليار ليرة)
1921	1683	- متوسط قيمة الشيك (ملايين الليرات)
		<b>الشيكات بالعملات الأجنبية</b>
15449	4209	- العدد
213,1	59,9	- القيمة (مليون دولار)
13793	14230	- متوسط قيمة الشيك (دولار)

المصدر: مصرف لبنان

الفترة ذاتها من العام ٢٠٢٤. وبلغت قيمة الشيكات المتقاسة بالعملات الأجنبية ٤٢ مليون دولار مقابل ٨٤ مليون دولار و٦٥ مليون دولار في الأشهر الثلاثة على التوالي، وانخفضت بنسبة ٤٨,٩% في الثلث الأول من العام ٢٠٢٥ بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام ٢٠٢٤.

أما بالنسبة لحركة مقاصة الشيكات الصادرة عن حسابات غير مصنفة Fresh، بلغت قيمة الشيكات المتقاسة بالليرة اللبنانية ٤٢٢٨ مليار ليرة في نيسان ٢٠٢٥ مقابل ٥٨٢١ مليار ليرة في الشهر الذي سبق و٥٧٠٣ مليارات ليرة في نيسان ٢٠٢٤، وتراجعت بنسبة ١٧,١% في الثلث الأول من العام ٢٠٢٥ بالمقارنة مع

## جدول رقم 2

تطور الشيكات المتقاصّة الصادرة عن حسابات غير مصنّفة Fresh في الثلث الأول من السنوات 2025-2022

2025	2024	2023	2022	
				الشيكات بالليرة
36	67	140	373	- العدد (آلاف)
19592	23624	17963	10963	- القيمة (مليار ليرة)
544222	352597	128307	29391	- متوسط قيمة الشيك (آلاف الليرات)
				الشيكات بالعملة الأجنبية
4	8	52	361	- العدد (آلاف)
297	581	1688	4070	- القيمة (مليون دولار)
74250	72625	32462	11274	- متوسط قيمة الشيك (دولار)

المصدر : مصرف لبنان

### حركة الاستيراد

بحسب نوعها كالآتي: احتلت المنتجات المعدنية (النفطية) المركز الأول وشكّلت حصّتها ٢٦,٣% من المجموع، تلتها المعادن الثمينة من ذهب والماس ومجوهرات (١٦,٨%)، ثمّ منتجات الصناعة الكيماوية (٨,٢%)، فالآلات والأجهزة والمعدّات الكهربائية (٧,٨%)، فمنتجات المملكة النباتية (٦,٤%). وعلى صعيد أبرز البلدان التي استورد منها لبنان السلع في الثلث الأول من العام ٢٠٢٥، حلّت الصين في المرتبة الأولى إذ بلغت حصّتها ١٠,٦% من مجموع الواردات، لتأتي بعدها اليونان (٩,٥%)، فمصر (٨,٠%)، ثم الإمارات العربية المتحدة (٧,٩%)، فتركيا (٧,٦%).

في نيسان ٢٠٢٥، ارتفعت قيمة الواردات السلعية إلى ١٨٤٢ مليون دولار مقابل ١٥٤٤ مليون دولار في الشهر الذي سبق و١٤٨٩ مليون دولار في نيسان ٢٠٢٤. وبذلك، تكون قيمة الواردات السلعية قد بلغت ٦٢١٩ مليون دولار في الثلث الأول من العام ٢٠٢٥ بزيادة نسبتها ١٣,٩% بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام الذي سبق، في حين سجّلت الكمّيات المستوردة المقاسة بالأطنان ارتفاعاً بنسبة أكبر بلغت ٢٥,٣% في الفترة المذكورة.

وتوزّعت الواردات السلعية في الثلث الأول من العام ٢٠٢٥

## جدول رقم 3

الواردات السلعية في الثلث الأول من السنوات 2025-2022

نسبة التغيّر %، 2025-2024	2025	2024	2023	2022	
13,9+	6219	5462	5666	5620	الواردات السلعية (مليون دولار)
25,3+	4816	3843	3593	3801	الواردات السلعية (ألف طن)

المصدر: المركز الآلي الجمركي



#### حركة التصدير

٣٩,٠٪ من مجموع الصادرات، تلتها المعادن العادية ومصنوعاتها (١٥,٦٪)، فمنتجات صناعة الأغذية (١١,٧٪)، فالآلات والأجهزة والمعدات الكهربائية (٧,٠٪)، فمنتجات الصناعة الكيماوية (٦,٩٪). ومن أبرز البلدان التي صدر إليها لبنان السلع في الثلث الأول من العام ٢٠٢٥، نذكر: سويسرا التي احتلت المرتبة الأولى وبلغت حصتها ٢٤,٥٪ من إجمالي الصادرات السلعية، تلتها الإمارات العربية المتحدة (١٦,٨٪)، ثم كل من سوريا ومصر (٤,٠٪)، فالولايات المتحدة الأمريكية (٣,٨٪).

في نيسان ٢٠٢٥، بلغت قيمة الصادرات السلعية حوالي ٢٢٥ مليون دولار، مقابل ٣٠٩ ملايين دولار في الشهر الذي سبقه و٢٥١ مليون دولار في نيسان ٢٠٢٤. وبلغت قيمة الصادرات السلعية ١١٦٠ مليون دولار في الثلث الأول من العام ٢٠٢٥، بارتفاع نسبته ١٨,١٪ بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام ٢٠٢٤. وتوزعت الصادرات السلعية في الثلث الأول من العام ٢٠٢٥ بحسب نوعها كالآتي: احتلت المعادن الثمينة من ذهب والماس ومجوهرات المركز الأول وبلغت حصتها

#### جدول رقم 4

#### الصادرات السلعية في الثلث الأول من السنوات 2025-2022

نسبة التغير % ، 2025-2024	2025	2024	2023	2022	
18,1+	1160	982	922	1376	الصادرات السلعية (مليون دولار)
5,4+	525	498	525	569	الصادرات السلعية (ألف طن)

المصدر: المركز الآلي الجمري

#### الحسابات الخارجية

الصافية بما فيها الذهب قد ارتفعت بحوالي ٢٢٤١ مليون دولار في آذار ٢٠٢٥.

وفي الثلث الأول من العام ٢٠٢٥، ازداد صافي الموجودات الخارجية بما فيها الذهب بقيمة ٧٨٤٣ مليون دولار نتج من ارتفاع كل من صافي الموجودات الخارجية لدى مصرف لبنان (+٧٠٣٦ مليون دولار) ولدى المصارف والمؤسسات المالية (+٨٠٧ ملايين دولار).

أما الموجودات الخارجية الصافية دون الذهب فقد ارتفعت بحوالي ٥٩٣ مليون دولار في شهر نيسان ٢٠٢٥، وبحوالي ١٧٢٣ مليون دولار في الثلث الأول من العام ٢٠٢٥ مقابل ارتفاعها بحوالي ٥٨٩ مليون دولار في الثلث الأول من العام ٢٠٢٤.

#### قطاع البناء

في نيسان ٢٠٢٥، بلغت مساحات البناء المرخص بها لدى نقابتي المهندسين في بيروت والشمال ٦١٣ ألف متر

- في نيسان ٢٠٢٥، ارتفع عجز الميزان التجاري إلى ١٦١٧ مليون دولار مقابل عجز قدره ١٢٣٥ مليون دولار في الشهر الذي سبق وعجز بقيمة ١٢٣٨ مليون دولار في نيسان ٢٠٢٤. وازداد عجز الميزان التجاري إلى ٥٠٥٩ مليون دولار في الثلث الأول من العام ٢٠٢٥ مقابل عجز قدره ٤٤٨٠ مليون دولار في الفترة ذاتها من العام ٢٠٢٤.

- في نيسان ٢٠٢٥، ارتفعت الموجودات الخارجية الصافية بما فيها الذهب لدى الجهاز المصرفي والمؤسسات المالية بحوالي ٢٤٧٤ مليون دولار، نتيجة ارتفاع كل من صافي الموجودات الخارجية لدى مصرف لبنان بقيمة ٢٢٠٨ ملايين دولار-بشكل رئيسي بسبب ارتفاع أسعار الذهب عالمياً وبالتالي قيمة محفظته من الذهب-وصافي الموجودات الخارجية لدى المصارف والمؤسسات المالية بقيمة ٢٦٦ مليون دولار. وكانت الموجودات الخارجية

بنسبة ١٨,٣% في الثلث الأول من العام ٢٠٢٥ بالمقارنة مع الثلث الأول من العام ٢٠٢٤.

مربع (م٢)، مقابل ٤٠٣ آلاف م٢ في الشهر الذي سبق و٥٢٣ ألف م٢ في نيسان ٢٠٢٤. وازدادت هذه المساحات

## جدول رقم 5

### مساحات البناء المرخص بها في الثلث الأول من السنوات 2025-2022

2025	2024	2023	2022
2341	1979	1526	4213

مساحات البناء الإجمالية (ألف م٢)

المصدر: نقابتا المهندسين في بيروت والشمال

### قطاع النقل الجوي

في نيسان ٢٠٢٥، بلغ عدد الرحلات الإجمالية من وإلى مطار رفيق الحريري الدولي ٤٥٣٩ رحلة، وبلغ عدد الركاب القادمين ٢٨٣٠٣٤ شخصاً وعدد المغادرين ٣١١٧٣٥ شخصاً وعدد الركاب العابرين ٧٧ شخصاً فقط. وعلى صعيد حركة الشحن عبر المطار في الشهر المذكور، بلغ حجم البضائع المفرغة ٣٩٤٠ طناً مقابل ١٣٣٨ طناً للبضائع المشحونة. وفي الثلث الأول من العام ٢٠٢٥ وبالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام ٢٠٢٤، تراجع كل من عدد الرحلات بنسبة ٠,٤%، وحركة المغادرين بنسبة ٢,٦%، وحركة شحن البضائع عبر المطار بنسبة ١,٧%، في حين ازدادت حركة القادمين بنسبة ١٠,٤%.

- في كانون الثاني ٢٠٢٥، بلغت قيمة الرسوم العقارية المستوفاة عبر مختلف أمانات السجل العقاري ١٨٤٧,٤ مليار ليرة مقابل ٢١٩٨,٥ مليار ليرة في كانون الأول ٢٠٢٤ و٩٩٩,٤ مليار ليرة في كانون الثاني ٢٠٢٤، لترتفع بذلك بنسبة ٨٤,٨% في الشهر الأول من العام ٢٠٢٥ مقارنة مع الشهر ذاته من العام ٢٠٢٤.

- على صعيد كميات الإسمنت المسلمة، فقد بلغت ١٩٥ ألف طن في آذار ٢٠٢٥ مقابل ١٥٩ ألف طن في الشهر الذي سبقه و١٤٢ ألف طن في آذار ٢٠٢٤. وبذلك تكون هذه الكميات قد سجّلت ارتفاعاً كبيراً نسبته ٥٧,١% في الفصل الأول من العام ٢٠٢٥ بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام ٢٠٢٤.

## جدول رقم 6

### حركة مطار رفيق الحريري الدولي وحصّة الميديل ايست منها في الثلث الأول من العامين 2025-2024

التغير، %	2025	2024	
0,4-	14945	15008	حركة الطائرات (عدد)
	51,3	38,9	منها: حصّة الميديل ايست، %
10,4+	961297	870961	حركة القادمين (عدد)
	50,9	38,0	منها: حصّة الميديل ايست، %
2,6-	888012	911548	حركة المغادرين (عدد)
	52,6	39,3	منها: حصّة الميديل ايست، %
82,2-	210	1181	حركة العابرين (عدد)
1,7-	19906	20240	حركة شحن البضائع (طن)
	30,1	22,0	منها: حصّة الميديل ايست، %

المصدر: قسم التطوير والتسويق في مطار بيروت الدولي

### حركة مرفأ بيروت

في نيسان ٢٠٢٥، بلغ عدد البواخر التي دخلت مرفأ بيروت ١١١ باخرة، وحجم البضائع المفرغة فيه ٤٦٥٥٢٨ طناً والمشحونة ٥٩٨٢٨ طناً، وعدد المستوعبات المفرغة ١٨٢٤٥ مستوعباً. وفي الثلث الأول من العام ٢٠٢٥ وبالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام ٢٠٢٤، ازداد كل من حجم البضائع المفرغة بنسبة ٢٢,٥% وعدد المستوعبات المفرغة بنسبة ٢٦,٨%، في حين تراجع كل من عدد البواخر التي دخلت المرفأ بنسبة ٩,٧% وحجم البضائع المشحونة بنسبة ٤,٥%.

### مؤشر أسعار الاستهلاك

في نيسان ٢٠٢٥، ارتفع مؤشر أسعار الاستهلاك في لبنان الذي تنشره إدارة الإحصاء المركزي بنسبة ٠,٦٧% قياساً على الشهر الذي سبق. وارتفع بنسبة ١٢,٩٩% قياساً على نيسان ٢٠٢٤، حيث سجّلت جميع بنود المؤشر، باستثناء أثاث وتجهيزات منزلية والاتصالات والنقل، ارتفاعاً بنسب متفاوتة. وجاءت الزيادة الأبرز في كل من بند التعليم والصحة والمواد الغذائية والمشروبات غير الروحية.

### بورصة بيروت

في نيسان ٢٠٢٥، بلغ عدد الأسهم المتداولة في سوق بيروت ١٨٨٨٩٨٥ سهماً بقيمة تداول إجمالية قدرها ١١,٨٨ مليون دولار مقابل تداول ١٦٢٦٨٥٧ سهماً بقيمة إجمالية قدرها ١٦,٦٨ مليون دولار في الشهر الذي سبق (٧٣٦٨٠١ سهم متداولاً بقيمة ١٨,٢٧ مليون دولار في نيسان ٢٠٢٤). على صعيد آخر، بلغت الرسملة السوقية ٢١١٥١ مليون دولار مقابل ٢٣٥٣٢ مليون دولار و١٧٢٣٧ مليون دولار في نهاية التواريخ الثلاثة المذكورة على التوالي.

وفي نيسان ٢٠٢٥، استحوذت شركة سوليدير بسهميها «أ» و«ب» بنسبة ٥٦,٠% من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة في بورصة بيروت، مقابل ٤٢,٥% للقطاع المصرفي و١,٥% للقطاع الصناعي.

وعند مقارنة حركة البورصة في الثلث الأول من العامين ٢٠٢٤ و٢٠٢٥ يتبين الآتي:

- ارتفاع عدد الأسهم المتداولة من ٤,٧ ملايين سهم إلى ٥,٤ ملايين.

- انخفاض قيمة التداول من ٢٠٠,٥ مليون دولار إلى ٨١,٥ مليوناً.

## الولحق الإحصائي الوضع الاقتصادي العام تبادل لبنان التجاري مع الخارج في الثلث الأول من العام 2025

الصادرات السلعية			الواردات السلعية		
النسبة (%)	القيمة (مليون د.أ.)	البلد	النسبة (%)	القيمة (مليون د.أ.)	البلد
24.5	284	سويسرا	10.6	657	الصين
16.8	195	الإمارات العربية المتحدة	9.5	590	اليونان
4.1	47	سورية	8.0	497	مصر
4.0	46	مصر	7.9	491	الإمارات العربية المتحدة
3.8	44	الولايات المتحدة الأمريكية	7.6	474	تركيا
3.6	42	العراق	6.5	406	سويسرا
3.4	39	قبرص	5.6	351	إيطاليا
2.9	34	تركيا	3.4	212	الولايات المتحدة الأمريكية
2.7	31	اليونان	3.1	195	ألمانيا
2.2	25	الأردن	2.9	179	المملكة العربية السعودية
1.8	21	قطر	2.3	144	فرنسا
1.8	21	كوريا	2.0	123	الهند
1.8	21	ساحل العاج	1.9	118	البرازيل
1.5	17	الصين	1.6	98	رومانيا
1.4	16	كندا	1.5	94	اسبانيا
1.3	15	المغرب	1.5	92	الاتحاد الروسي
22.6	262	دول أخرى	24.1	1498	دول أخرى
<b>100.0</b>	<b>1160</b>	<b>مجموع الصادرات السلعية</b>	<b>100.0</b>	<b>6219</b>	<b>مجموع الواردات السلعية</b>

المصدر: إدارة الجمارك

تغيّر صافي الموجودات الخارجية في القطاع المالي  
(مليون دولار)

2025			2024			2023	2022	2021	2020	الشهر/العام
المصارف المجموع	المصارف والمؤسسات المالية**	مصرف لبنان*	المصارف المجموع	المصارف والمؤسسات المالية**	مصرف لبنان*					
2208.3	283.4	1925.0	(111.0)	197.5	(308.5)	(461.5)	(353.0)	(410.6)	(157.9)	كانون الثاني
919.1	166.0	753.1	89.6	(71.8)	161.3	2099.7	(601.8)	(340.6)	(347.4)	شباط
2240.9	90.9	2150.0	1629.9	24.5	1605.4	(463.5)	(518.5)	(95.9)	(556.8)	آذار
2474.2	266.3	2207.8	1160.7	64.0	1096.7	62.3	(229.4)	(546.0)	(240.6)	نيسان
			471.0	9.2	461.7	(5.6)	(402.3)	(180.7)	(887.7)	أيار
			(536.0)	(465.6)	(70.4)	(88.2)	(474.1)	(238.3)	(295.8)	حزيران
			1131.5	(31.1)	1162.6	(217.2)	(207.7)	38.7	(3046.4)	تموز
			1271.1	54.4	1216.7	145.1	(314.3)	(592.8)	(1968.0)	آب
			1358.2	25.5	1332.7	470.2	48.5	784.6	(2107.7)	أيلول
			1748.8	1023.7	725.1	(81.2)	192.8	(154.4)	(380.0)	تشرين الأول
			(984.4)	182.6	(1167.0)	185.6	(354.4)	159.9	(214.4)	تشرين الثاني
			(789.5)	(287.0)	(502.5)	591.3	17.1	(384.4)	(348.1)	كانون الأول
7842.5	806.6	7035.9	6439.9	725.9	5714.0	2237.0	(3197.1)	(1960.5)	(10550.8)	المجموع العام

المصدر : مصرف لبنان

\* تعكس التغيرات الكبيرة في صافي الموجودات الخارجية لمصرف لبنان الارتفاع في قيمة الذهب.  
\*\* تعود الزيادة في شهر تشرين الأول ٢٠٢٤ بشكل أساسي إلى إعادة تصنيف بعض حسابات رأس المال وفقاً لمعايير الإقامة والمحاسبة ضمن المطلوبات الخارجية.  
ملاحظة عامة: تجدر الإشارة إلى أن مقارنة التغير في الموجودات الخارجية الصافية في العام ٢٠٢٤ مع الأعوام السابقة لم تعد صالحة بعد أن أدخل مصرف لبنان في احتساب الموجودات الخارجية لديه بدءاً من كانون الثاني ٢٠٢٤ الذهب واستثنى سندات اليوروبندز والتسليفات بالعملات الأجنبية للمصارف والمؤسسات المالية.

مساحات البناء (م²)

نيسان 2024 - نيسان 2025

المحافظات	نيسان 24	النسبة (%)	نيسان 25	النسبة (%)
بيروت	21168	4.04	13619	2.22
جبل لبنان	146944	28.07	272703	44.52
البقاع	50788	9.70	64618	10.55
الشمال (1)	3152	0.60	1902	0.31
الشمال (2)	147540	28.19	96455	15.75
الجنوب	102514	19.58	102482	16.73
النيضية	51329	9.81	60794	9.92
المجموع	523435	100.00	612573	100.00

المصدر : نقابتا المهندسين في بيروت والشمال.

حركة مطار بيروت الدولي  
نيسان 2024 - نيسان 2025

الشهر	الطائرات			الركاب				المجموع العام	البضائع (طن)		
	هبوط	اقلع	المجموع	وصول	مغادرة	المجموع	مرور		استيراد	تصدير	المجموع
نيسان 24	2061	2060	4121	251422	260379	511801	433	3584	1546	512234	
نيسان 25	2270	2269	4539	283034	311735	594769	77	3940	1338	594846	
التغير %	10.1	10.1	10.1	12.6	19.7	16.2	-82.2	16.1	-13.5	2.9	

المصدر : مطار بيروت الدولي

حركة مرفأ بيروت  
نيسان 2024 - نيسان 2025

التغير %	نيسان 2025	نيسان 2024	
-15.9	111	132	عدد البواخر
56.6	465528	297242	البضائع المفرغة (طن)
-8.2	59828	65154	البضائع المشحونة (طن)
74.6	18245	10450	المستوعبات المفرغة
44.4	5025	3480	عدد السيارات المستوردة

المصدر : إدارة واستثمار مرفأ بيروت

دولار أميركي في العام ٢٠٢٤، مقابل ٤,١ مليارات دولار للمقبوضات الإجمالية، ليتحقق فائض عام بحوالي ٢٩٧ مليون دولار. وللمقارنة ودائماً بحسب دائرة السيولة، بلغت المدفوعات الإجمالية ٢,٤ مليار دولار في العام ٢٠٢٣ مقابل ٢,٨ مليار للمقبوضات الإجمالية، لينتج بذلك فائض عام بمقدار ٣٨٠ مليون دولار.

**ثانياً - التطورات في المالية العامة والدين العام**  
نشير بداية إلى أن وزارة المالية توقفت منذ الشهر الأخير من العام ٢٠٢١ عن نشر أرقام الإيرادات والنفقات العامة الشهرية مع تفاصيلها وتوزعها. وفي معطيات مقتضبة، واستناداً إلى دائرة السيولة في مديرية الخزينة في وزارة المالية، بلغ مجموع الإنفاق العام ما يعادل ٣,٨ مليارات

## المالية العامة (المبالغ بمليارات الليرات اللبنانية)

2024	2023	2022	
366,150	236,537	34,758	المقبوضات الإجمالية
150,112	115,451	5,622	منها الإيرادات المحصلة على الاستيراد
339,531	204,000	49,241	المدفوعات الإجمالية
99,693	71,000	22,000	منها الرواتب والتعويضات
60,666	12,783	2,078	منها خدمة الدين العام والأساس
26,619	32,537	14,483 -	الرصيد العام
89,500	85,500	1,508	سعر الصرف المعتمد ل.ل./دولار أميركي

المصدر: وزارة المالية

لسندات الخزينة بالليرة بجميع الفئات تراجعها وبلغت ٦١٤٨٥ مليار ليرة في نهاية الشهر المذكور مقابل ٦٢١٦١ مليار ليرة في نهاية العام ٢٠٢٤. وعليه تكون هذه المحفظة قد انخفضت بمقدار ٥٦٨٠ مليار ليرة في الثلث الأول من العام ٢٠٢٥. ويأتي هذا الانخفاض نتيجة التوقف عن إصدارات جديدة من أي من فئات السندات منذ كانون الثاني ٢٠٢٤ بموجب قرار من وزارة المالية يقابله استحقاقات لسندات من فئات مختلفة.

أما بخصوص الدين العام، وفي انتظار صدور الأرقام الرسمية المحدثة من وزارة المالية، نكتفي بعرض تطورات محفظة سندات الخزينة بالليرة المتوافرة شهرياً. ويمكن الاطلاع على المعطيات الرسمية المنشورة المتعلقة بالدين العام (لغاية كانون الثاني ٢٠٢٣) في الملحق الإحصائي أدناه.

**سندات الخزينة اللبنانية بالليرة اللبنانية**  
في نيسان ٢٠٢٥، واصلت القيمة الإسمية للمحفظة الإجمالية

## جدول رقم 7 توزيع سندات الخزينة بالليرة على جميع الفئات (نهاية الفترة - بالنسبة المئوية)

المجموع	180 شهراً	144 شهراً	120 شهراً	84 شهراً	60 شهراً	36 شهراً	24 شهراً	
100,00	2,11	4,58	46,22	21,89	13,15	7,32	4,73	ك 1 2024
100,00	2,28	4,95	47,64	22,17	13,02	6,44	3,50	آذار 2025
100,00	2,30	5,00	48,16	21,92	12,88	6,19	3,54	نيسان 2025

المصدر: بيانات مصرف لبنان

في نهاية نيسان ٢٠٢٥، بلغت حصة السندات من فئة ١٠ سنوات ٤٨,٢% من مجموع المحفظة، تلتها السندات من فئة ٧ سنوات (٢١,٩%) والسندات من فئة ٥ سنوات (١٢,٩%).

### الملحق الإحصائي التطورات في الدين العام

#### توزع سندات الخزينة حسب المكتتبين (نهاية الفترة - مليار ليرة)

النسبة (%)	ك23-2	النسبة (%)	ك22-1	النسبة (%)	ك22-2	البيان
16.7	15303	16.8	15317	20.7	18850	المصارف
62.3	57022	63.1	57403	64.0	58255	مصرف لبنان
0.7	610	0.7	625	0.5	428	المؤسسات المالية
19.6	17905	18.9	17153	14.1	12869	المؤسسات العامة
0.8	699	0.5	413	0.6	571	الجمهور
100.0	91539	100.0	90911	100.0	90973	المجموع

المصدر : مصرف لبنان

#### الدين العام في نهاية الفترة (مليار ليرة)

النسبة (%)	ك23-2	النسبة (%)	ك22-1	النسبة (%)	ك22-2	النسبة (%)	ك21-1	
100.0	91795	100.0	91169	100.0	91278	100.0	93247	الدين العام المحرر بالليرة اللبنانية (مليار ل.ل.)
62.1	57022	63.0	57403	63.8	58255	62.2	58002	مصرف لبنان
	0		0		0		0	قروض
	57022		57403		58255		58002	سندات خزينة
16.9	15559	17.1	15575	21.0	19155	22.7	21200	المصارف
	15303		15317		18850		20900	سندات خزينة
	256		258		305		300	قروض للمؤسسات العامة
20.9	19214	20.0	18191	15.2	13868	15.1	14045	آخرون (سندات)
	699		413		571		581	الجمهور
	17905		17153		12869		13021	المؤسسات العامة
	610		625		428		443	المؤسسات المالية
100.0	41573	100.0	41337	100.0	38754	100.0	38515	الدين المحرر بالعملة الأجنبية (مليون دولار أمريكي)
5.0	2062	5.0	2062	5.1	1979	5.1	1962	مؤسسات التنمية والحكومات
95.0	39512	95.0	39275	94.9	36774	94.9	36553	غيرها
	28707		26445		17944		19238	ودائع القطاع العام (مليار ليرة)

المصدر : مصرف لبنان

الخاص بالليرة قليلاً إلى ١١٨٦٩ مليار ليرة في نهاية نيسان ٢٠٢٥، مقابل ١١٣٢٠ مليار ليرة في نهاية آذار ٢٠٢٥ و١١٥٨٠ مليار ليرة في نهاية كانون الأول ٢٠٢٤. وتُذكر بأن هذه التسليفات عرفت منحى تراجعياً واضحاً منذ بداية الأزمة، مع حصول بعض الزيادات من وقت إلى آخر عند ارتفاع الطلب لتمويل نفقات تشغيلية أو لتسديد مستحقات بالليرة.

## ثالثاً: التطورات المصرفية والنقدية

### • الودائع والتسليفات بالليرة

ارتفعت ودائع القطاع الخاص بالليرة لدى المصارف إلى ٨٠٧٣١ مليار ليرة في نهاية نيسان ٢٠٢٥، مقابل ٧٧٩١٥ مليار ليرة في نهاية آذار ٢٠٢٥، و٦٧٨٩٥ مليار ليرة في نهاية كانون الأول ٢٠٢٤. كما ازدادت التسليفات الممنوحة من المصارف للقطاع



### • الكتلة النقدية بالليرة

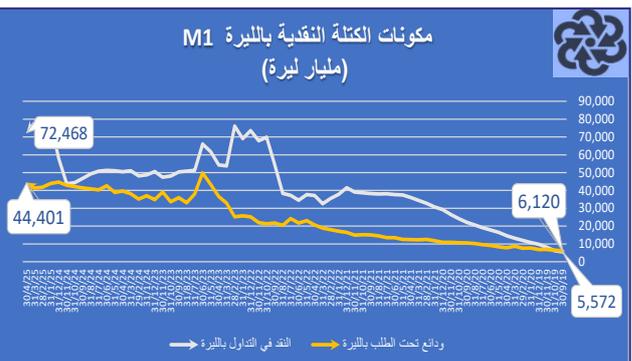
تراجعت قيمة النقد في التداول بالليرة، أحد أبرز مكوّنات الكتلة النقدية بالليرة M2، إلى ٧٢٤٦٨ مليار ليرة في نهاية نيسان ٢٠٢٥ بالمقارنة مع ٧٧٨٥٤ مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبقه، مقابل ٥٨٠٧٧ مليار ليرة في نهاية كانون الأول ٢٠٢٤.

كما تراجعت الكتلة النقدية بالليرة M2، والتي تتضمن النقد في التداول والودائع تحت الطلب والودائع الآخارية العائدة للقطاع الخاص المقيم لدى الجهاز المصرفي، إلى ١٥٥١٠٧ مليارات ليرة في نهاية نيسان ٢٠٢٥ بالمقارنة مع ١٥٧٨٩٧ مليار ليرة في نهاية آذار ٢٠٢٥، مقابل ١٣٠٩٨٦ مليار ليرة في نهاية كانون الأول ٢٠٢٤.

وبذلك، تكون نسبة التسليفات بالليرة إلى الودائع بالليرة قد ارتفعت قليلاً إلى ١٤,٧٪ في نهاية نيسان ٢٠٢٥، مقابل ١٤,٥٪ في نهاية الشهر الذي سبقه. أما استعمالات باقي الودائع بالليرة (غير التسليف للقطاع الخاص)، فهي تتوزّع بين سندات خزينة وإيداعات لدى مصرف لبنان بالليرة.

### • وتراجعت محفظة المصارف التجارية من سندات

الخزينة بالليرة بشكل بسيط إلى ٨٤٤٦ مليار ليرة في نهاية نيسان ٢٠٢٥، مقابل ٨٥٢٩ مليار ليرة في نهاية آذار ٢٠٢٥ و٨٧٧٨ مليار ليرة في نهاية كانون الأول ٢٠٢٤، وهي تُسجّل منحى تراجعياً منذ بداية الأزمة.



عمليات حسم الشيكات وتسديد القروض. في حين تراجعت التسليفات الممنوحة من المصارف للقطاع الخاص بالعملة الأجنبية قليلاً إلى حوالي ٥,٤٠ مليارات دولار في نهاية نيسان ٢٠٢٥، موزعة بين حوالي ٤,٥٢ مليارات دولار للقطاع الخاص المقيم وحوالي ٠,٨٨ مليار دولار للقطاع الخاص غير المقيم، مقابل ٥,٥٢ مليارات دولار في نهاية آذار ٢٠٢٥ و٥,٨٢ مليارات دولار في نهاية كانون الأول ٢٠٢٤.

• الودائع والتسليفات بالعملة الأجنبية ازدادت ودائع القطاع الخاص بالعملة الأجنبية لدى المصارف إلى حوالي ٨٨,١ مليار دولار في نهاية نيسان ٢٠٢٥، مقابل ٨٧,٩ مليار دولار في نهاية كل من آذار ٢٠٢٥ وكانون الأول ٢٠٢٤، مع العلم أنها تتضمن ودائع ال-Fresh. وتُذكر بأن هذه الودائع تراجعت بشكل مستمر منذ بداية الأزمة، نتيجة استفادة المودعين من مضامين التعميمين ١٥١ و١٥٨ ومؤخراً التعميم ١٦٦ إضافة إلى



الشهر الذي سبقه، مقابل ٢,٢ مليار دولار في نهاية كانون الأول ٢٠٢٤. ارتفعت ودائع المصارف لدى المصارف المراسلة قليلاً إلى حوالي ٥,٢ مليارات دولار في نهاية نيسان ٢٠٢٥ مقابل ٥,١ مليارات دولار في نهاية آذار ٢٠٢٥، في حين استقرت التزامات المصارف تجاه مؤسسات مالية غير مقيمة على حوالي ٢,٦ مليار دولار في كل من التاريخين المذكورين.

وبذلك، تكون نسبة التسليفات بالعملة الأجنبية إلى الودائع بالعملة الأجنبية قد تراجعت قليلاً إلى ٦,١٪ في نهاية نيسان ٢٠٢٥ مقابل ٦,٣٪ في نهاية الشهر الذي سبقه. بلغت محفظة المصارف التجارية من سندات الخزينة بالعملة الأجنبية، صافية من المؤونات، ما يقارب ٢,٣ مليار دولار في نهاية نيسان ٢٠٢٥ كما في نهاية



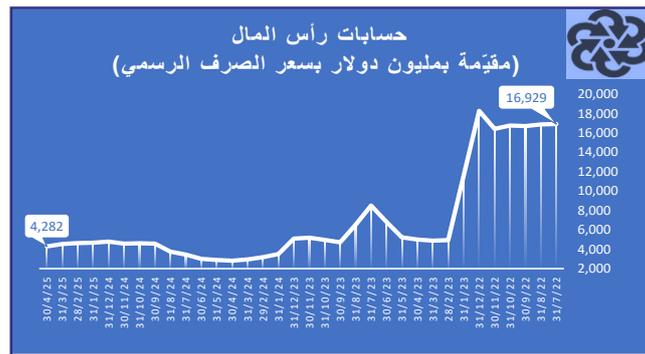
في نهاية نيسان ٢٠٢٥، مقابل ٧٩,٣ مليار دولار في نهاية آذار ٢٠٢٥ (٧٩,٦ مليار دولار في نهاية كانون الأول ٢٠٢٤).

• ارتفعت ودائع المصارف التجارية (بالليرة وبالعملة الأجنبية) لدى مصرف لبنان قليلاً إلى حوالي ٧٩,٤ مليار دولار



في نهاية آذار ٢٠٢٥ و ٤,٨ مليارات دولار في نهاية كانون الأول ٢٠٢٤.

• تراجعت حسابات رأس المال إلى حوالي ٤,٣ مليارات دولار في نهاية نيسان ٢٠٢٥، مقابل ٤,٥ مليارات دولار



تراجع عدد فروع المصارف التجارية داخل لبنان إلى ٦٣٦ فرعاً في نهاية العام ٢٠٢٤، مقابل ٦٩٥ فرعاً في نهاية العام ٢٠٢٣، وبلغ عدد العاملين في القطاع المصرفي بحسب آخر المعطيات المتوافرة ١٣٠٨٤ موظفاً في نهاية كانون الأول ٢٠٢٤ (وهو رقم قابل للتعديل).

• ارتفعت القيم الثابتة المادية إلى حوالي ١,٣ مليار دولار في نهاية نيسان ٢٠٢٥، مقابل ١,٢ مليار دولار في نهاية كل من آذار ٢٠٢٥ وكانون الأول ٢٠٢٤.  
• عدد فروع المصارف التجارية وعدد العاملين في القطاع المصرفي



المصدر : مصرف لبنان

بالعملات الأجنبية (Eurobonds) ٧,٣٨٪ وبلغ متوسط عمر المحفظة ٧,٨٤ سنوات.

#### الفوائد المصرفية على الليرة

في نيسان ٢٠٢٥، انخفض متوسط الفائدة على الودائع بالليرة اللبنانية إلى ١,٩٣٪ مقابل ٢,٠٠٪ في الشهر الذي سبق (١,١٤٪ في نيسان ٢٠٢٤)، في حين ارتفع متوسط الفائدة على التسليفات بالليرة إلى ٧,٣٥٪ مقابل ٦,٤١٪ (٢,٧٨٪) في التواريخ الثلاثة المذكورة تباعاً.

على صعيد معدل فائدة القروض بين المصارف (Interbank rate on call) بالليرة، فقد بلغ ٦٠٪ بالحد الأقصى في نيسان ٢٠٢٥، وبلغ المعدل الشهري المثقل ٣٩,٣١٪ مقابل ٢٠,٢٢٪ في الشهر الذي سبق و ٦٢,٠٩٪ في نيسان ٢٠٢٤.

ويعرض الجدول أدناه تطور الفائدة على الليرة في عدد من الأشهر:

#### معدلات الفوائد

##### معدلات الفائدة على سندات الخزينة بالليرة اللبنانية

في نهاية نيسان ٢٠٢٥، بقيت الفائدة المثقلة على المحفظة الإجمالية لسندات الخزينة بالليرة اللبنانية مستقرة وبلغت ٦,٥٣٪ شأنها في نهاية الشهر الذي سبق مقابل ٦,٥٤٪ في نهاية كانون الأول ٢٠٢٤. وبلغ متوسط عمر المحفظة ٨٩٢ يوماً (٢,٤٥ سنة) مقابل ٩١٢ يوماً (٢,٥١ سنة) و ٩٣٢ يوماً (٢,٥٦ سنة) في نهاية التواريخ الثلاثة المذكورة على التوالي. يُذكر أن وزارة المالية متوقفة عن إصدار أي من فئات سندات الخزينة بالليرة منذ كانون الثاني ٢٠٢٤.

##### معدلات الفائدة على سندات الخزينة بالعملات الأجنبية (Eurobonds)

في نهاية شباط ٢٠٢٠ (آخر المعطيات قبل إعلان الحكومة عن توقّفها عن دفع جميع سندات اليوروبندز)، بلغ معدل الفائدة المثقلة على المحفظة الإجمالية لسندات الخزينة

#### جدول رقم 9

##### تطور الفائدة على الليرة، بالنسبة المئوية (٪)

نيسان 2025	آذار 2025	نيسان 2024	
1,93	2,00	1,14	متوسط المعدلات الدائنة على الودائع الجديدة أو المجددة
7,35	6,41	2,78	متوسط المعدلات المدينة على التسليفات الجديدة أو المجددة
39,31	20,22	62,09	المعدل المثقل للقروض بين المصارف

المصدر : مصرف لبنان

متوسط الفائدة على التسليفات بالدولار إلى ٣,٦٩٪ مقابل ٤,١١٪ (١,٧٨٪) في التواريخ الثلاثة المذكورة تباعاً. ويعرض الجدول أدناه تطور الفائدة المصرفية على الدولار في لبنان في عدد من الأشهر:

**الفوائد المصرفية على الدولار**  
في نيسان ٢٠٢٥، انخفض متوسط الفائدة على الودائع بالدولار لدى المصارف في لبنان إلى ٠,٠٤٪ مقابل ٠,١٠٪ في الشهر الذي سبق (٠,٠٥٪ في نيسان ٢٠٢٤)، كما انخفض

## جدول رقم 10 تطور الفائدة على الدولار، بالنسبة المئوية (%)

نيسان 2025	آذار 2025	نيسان 2024	
0,04	0,10	0,05	متوسط المعدلات الدائنة على الودائع الجديدة أو المجددة
3,69	4,11	1,78	متوسط المعدلات المدينة على التسليفات الجديدة أو المجددة

المصدر : مصرف لبنان

الخارجية كما أوردتها محفظته من سندات اليوروبندز المُصدرة من قِبَل الدولة اللبنانية، كما لا تشمل القروض الممنوحة بالعملات الأجنبية للمصارف والمؤسسات المالية المقيمة. ويفصل الجدول أدناه موجودات مصرف لبنان الخارجية استناداً إلى التعديل الجديد.

**موجودات مصرف لبنان بالعملات الأجنبية**  
منذ كانون الثاني ٢٠٢٤، أدخل المصرف المركزي تعديلاً على احتساب موجوداته الخارجية بحيث باتت تتضمن الذهب والأوراق المالية الأجنبية التي يحتفظ بها المصرف المركزي، والعملات الأجنبية والودائع لدى المصارف المراسلة والمنظمات الدولية، فيما لا تتضمن موجوداته

## جدول رقم 11 موجودات مصرف لبنان الخارجية القيمة بهلايين الدولارات، نهاية الفترة

نيسان 2025	آذار 2025	كانون الأول 2024	نيسان 2024	
30222	28341	24102	21345	الذهب
11013	10681	10089	9666	العملات الأجنبية
169	169	168	167	الأوراق المالية الأجنبية
<b>41403</b>	<b>39191</b>	<b>34359</b>	<b>31178</b>	<b>المجموع</b>

المصدر : مصرف لبنان





الملحق الإحصائي  
التطورات المصرفية والنقدية  
الميزانية الموجهة للمصارف التجارية كما في نهاية الفترة

(بمليارات ل.ل.)

البيان	نيسان 24	ك 24	آذار 25	نيسان 25
<b>الموجودات</b>				
<b>الموفورات</b>	7278185	7129571	7102896	7113405
- أوراق نقدية	9327	7180	8682	7168
- ودائع لدى مصرف لبنان	7268858	7122391	7094213	7106236
<b>ديون على القطاع الخاص المقيم</b>	535831	454119	426954	416416
- بالليرات اللبنانية	10177	11433	11177	11724
- بالعملات الأجنبية	525654	442686	415776	404692
<b>ديون على القطاع العام</b>	210997	208357	216932	215723
منها: سندات بالليرة	10736	8778	8529	8446
سندات بالعملات	198073	197756	206581	205476
ديون مختلفة	2188	1823	1822	1801
<b>موجودات خارجية</b>	820929	848956	905134	926423
- قروض على غير المقيمين	83730	77989	78854	78954
- قروض على مصارف غير مقيمة	391586	420027	454216	463374
- موجودات خارجية أخرى	215354	222810	217036	222690
نقد وودائع لدى مصارف مركزية غير مقيمة	70255	56073	54787	64488
محفظة الأوراق المالية للقطاع الخاص غير المقيم	60003	72057	100241	96917
<b>القيم الثابتة</b>	190337	222551	224661	230158
محفظة القطاع الخاص من الأوراق المالية	215987	352724	293277	268149
موجودات غير مصنفة	29244	15326	18445	18410
<b>المجموع</b>	<b>9281510</b>	<b>9231604</b>	<b>9188298</b>	<b>9188682</b>
<b>المطلوبات</b>				
<b>ودائع القطاع الخاص المقيم</b>	6240485	6062160	6061254	6068131
- ودائع بالليرة	53420	65177	75104	77902
- ودائع بالعملات الأجنبية	6187065	5996983	5986151	5990229
<b>ودائع القطاع العام</b>	64172	51576	55513	57246
<b>ودائع القطاع الخاص غير المقيم</b>	1875429	1871676	1879547	1896484
- بالليرات اللبنانية	2793	2718	2811	2829
- بالعملات الأجنبية	1872635	1868959	1876736	1893655
<b>التزامات تجاه المصارف غير المقيمة</b>	237825	224295	231081	230961
سندات دين	36537	46234	44258	30600
<b>الأموال الخاصة</b>	250846	428536	406296	383232
- أموال خاصة أساسية	217454	394917	374461	351225
- أموال خاصة مساندة	33393	33619	31835	32007
<b>مطلوبات غير مصنفة</b>	576217	547127	510348	522027
<b>المجموع</b>	<b>9281510</b>	<b>9231604</b>	<b>9188298</b>	<b>9188682</b>

المصدر : مصرف لبنان

\* ابتداءً من كانون الثاني ٢٠٢٤، بات احتساب مكونات الميزانية المحررة بالدولار الأميركي على أساس سعر صرف ٨٩٥٠٠ ليرة للدولار الواحد.



وضعية مصرف لبنان  
كما في نهاية الفترة

(بمليارات ل.ل.)

البيان	نيسان 24	ك 24	آذار 25	نيسان 25
الموجودات				
الموجودات الخارجية :	2775497	3060111	3492447	3690448
- ذهب	1910387	2157141	2536494	2704826
(مقيم بملايين د.أ.)	(21345)	(24102)	(28341)	(30222)
- عملات أجنبية*	865110	902970	955953	985622
(مقيمة بملايين د.أ.)	(9666)	(10089)	(10681)	(11013)
ديون على القطاع الخاص	283	264	242	327
سلفات للمصارف التجارية	41498	38575	41394	40644
سلفات لمصارف متخصصة ومؤسسات مالية	2913	1065	1028	1000
سلفات للقطاع العام	1486716	1486943	1487026	1486716
فروقات القطع	3350885	3020901	2623809	2442038
محفظة الأوراق المالية	567201	560023	558836	558873
القيم الثابتة	539	540	642	643
عمليات السوق المفتوحة المؤجلة	137025	136633	149622	155382
أصول من عمليات تبادل ادوات مالية	9478	13674	21710	22859
موجودات غير مصنفة				
المجموع	8373399	8318729	8377904	8400786
المطلوبات				
النقد المتداول خارج مصرف لبنان	59869	65564	86777	79927
ودائع المصارف التجارية	7584733	7415818	7393495	7389980
ودائع المصارف المتخصصة والمؤسسات المالية	57650	65533	63790	62720
ودائع القطاع الخاص	5481	4787	4342	4689
التزامات تجاه القطاع العام	404414	533827	581952	612326
التزامات خارجية	162429	164400	164672	165087
(مقيمة بملايين د.أ.)	(1815)	(1837)	(1840)	(1845)
الأموال الخاصة	64347	62219	62219	62219
مطلوبات غير مصنفة	34476	6580	20658	23839
المجموع	8373399	8318729	8377904	8400786

المصدر : مصرف لبنان

\* ابتداءً من كانون الثاني ٢٠٢٤، بات احتساب مكونات الميزانية المحزرة بالدولار الأميركي على أساس سعر صرف ٨٩٥٠٠ ليرة للدولار الواحد.

بناءً على توصية صندوق النقد الدولي للتوافق مع المعايير الدولية، وبموجب قرار المجلس المركزي لمصرف لبنان رقم ٢٠٢٤/٢٠/٣٧ بتاريخ ٢٠٢٤/٩/١٣، واعتباراً من كانون الثاني ٢٠٢٤، تمت إعادة تصنيف الموجودات بالعملات الأجنبية وفقاً لمفهوم الإقامة. استناداً إلى قرار المجلس المركزي رقم ٢٤/١٢/١ بتاريخ ٢٠٢٤/٥/٢٨، قام مصرف لبنان بإلغاء الهندسات المالية التي تمت مع المصارف ابتداءً من العام ٢٠١٧، حيث تم إطفاء جميع القروض مقابل ودائع المصارف بالليرة اللبنانية.



## تطور الكتلة النقدية وشبه النقدية

(بمليارات ل.ل.)

البيان	نيسان 24	ك 24	آذار 25	نيسان 25
<b>الكتلة النقدية M1</b>	<b>90080</b>	<b>102718</b>	<b>119130</b>	<b>116868</b>
- النقد في التداول	50462	58077	77854	72468
- ودائع تحت الطلب بالليرة	39617	44641	41276	44401
<b>الكتلة شبه النقدية</b>	<b>6238934</b>	<b>6062923</b>	<b>6062056</b>	<b>6065392</b>
- ودائع أخرى بالليرة	15649	28268	38767	38239
- ودائع بالعملة الأجنبية	6223285	6034655	6023289	6027153
<b>سندات دين</b>	<b>23110</b>	<b>32809</b>	<b>30833</b>	<b>30598</b>
<b>النقد وشبه النقد</b>				
- بالليرات اللبنانية M2	105729	130986	157897	155107
- بالليرات والعملة M3	6352124	6198450	6212019	6212859
- اجمالي الوفورات النقدية M4=M3+سندات الجمهور	6374028	6208708	6220162	6220757
<b>عناصر التغطية :</b>				
<b>ديون صافية على الخارج</b>	<b>1298219</b>	<b>1626243</b>	<b>2105940</b>	<b>2327864</b>
- الموجودات بالذهب	1910387	2157141	2536494	2704826
- الموجودات بالعملة الأجنبية	(612168)	(530898)	(430554)	(376962)
<b>وضعية القطاع العام المدينة</b>	<b>5020458</b>	<b>4594527</b>	<b>4152334</b>	<b>3936710</b>
- ديون صافية على القطاع العام	1669573	1573625	1528524	1494672
- فروقات القطع	3350885	3020901	2623809	2442038
<b>ديون على القطاع الخاص</b>	<b>654280</b>	<b>542272</b>	<b>515749</b>	<b>505233</b>
- بالليرات اللبنانية	11418	13834	13886	14008
- بالعملة الأجنبية	642862	528438	501863	491225
<b>مطلوبات أخرى من الجهاز المصرفي (صافية)</b>	<b>(620834)</b>	<b>(564592)</b>	<b>(562004)</b>	<b>(556948)</b>
<b>المجموع</b>	<b>6352124</b>	<b>6198450</b>	<b>6212019</b>	<b>6212859</b>

المصدر : مصرف لبنان

\* ابتداءً من كانون الثاني ٢٠٢٤، بات احتساب مكونات الميزانية المحررة بالدولار الأميركي على أساس سعر صرف ٨٩٥٠٠ ليرة للدولار الواحد.

متوسطات أسعار صرف بعض العملات الأجنبية في سوق بيروت  
نيسان 2025

العملة	الأدنى	الأعلى	الوسطي	الاقفال
الدولار الأميركي	89500.00	89500.00	89500.00	89500.00
الفرنك السويسري	101210.00	110208.10	107387.49	108484.85
الجنيه الاسترليني	114202.00	119804.70	117706.63	119580.95
الين الياباني	598.90	637.14	621.31	625.61
الدولار الكندي	62482.55	64700.35	64013.90	64700.35
الدولار الاسترالي	54084.85	57351.60	56331.77	57208.40
اليورو	96606.30	102799.70	100571.62	101689.90

المصدر : مصرف لبنان

أسعار صرف العملات الدولية الرئيسية والذهب إزاء الدولار الأميركي

العملة	أذار 25				نيسان 25			
	الأدنى	الأعلى	الوسطي	الاقفال	الأدنى	الأعلى	الوسطي	الاقفال
الجنيه الاسترليني	1.27	1.30	1.29	1.29	1.27	1.34	1.32	1.33
الين الياباني	147.27	151.05	149.11	149.96	140.86	149.61	144.28	143.07
الفرنك السويسري	0.88	0.90	0.88	0.88	0.81	0.91	0.84	0.83
اليورو	1.05	1.09	1.08	1.08	1.08	1.15	1.12	1.14
أونصة الذهب	2889.40	3123.98	2987.19	3123.98	2981.96	3424.39	3222.97	3288.82

المصدر : Bloomberg.com



### تراجع بسيط في مؤشر مديري المشتريات

«سجّل مؤشر مدراء المشتريات إنخفاضاً طفيفاً من ٤٩,٠ نقطة في نيسان ٢٠٢٥ إلى ٤٨,٩ نقطة في أيار ٢٠٢٥، وذلك للشهر الثالث على التوالي. ويعود انخفاض المؤشر إلى ضعف الطلب وارتفاع تكاليف الشحن التي ألقت بثقلها على مستوى الإنتاج والطلبات الجديدة. وظلّ مستوى عدم اليقين السياسي مرتفعاً في لبنان والمنطقة على العموم. ويبدو أن الإقتصاد اللبناني لا يزال يواجه التحديات والصعوبات مع تلاشي الزخم الملحوظ. ولكن، من النقاط الإيجابية، تحسنت توقعات شركات القطاع الخاص اللبناني في أيار ٢٠٢٥ للنشاط التجاري العام المقبل بسبب آمال بالإستقرار السياسي وتجدد قدوم السياح من دول مجلس التعاون الخليجي وإستقطاب الإستثمارات.»

### برنامج تدريبي متخصص بعنوان «مكافحة تبييض الأموال المتعلقة بالتهرب الضريبي»

افتتح المدير العام لوزارة المال جورج المعراوي في معهد باسل فليحان المالي والإقتصادي في بيروت البرنامج التدريبي المتخصص بعنوان «مكافحة تبييض الأموال المتعلقة بالتهرب الضريبي» وذلك في وقت يشهد فيه لبنان تحديات مالية وإقتصادية جسيمة، تفرض مضاعفة الجهد والعمل بمنتهى الشفافية والمسؤولية.

وأعلن أن الإلتزام بمكافحة غسل الأموال الناتج من التهرب الضريبي هو استحقاق وطني قبل أن يكون شرطاً دولياً. والسعي نحو الشفافية هو الحجر الأساس لإعادة الثقة بمؤسسات الدولة، وإستعادة كرامة الإدارة العامة.»

ولاحظ أن «التهرب الضريبي يُعدّ من أبرز الجرائم المالية التي تؤدي إلى خسائر مباشرة في الإيرادات العامة وتؤثر في العدالة الإجتماعية والثقة بالمؤسسات. ومع تطور الوسائل غير المشروعة لتحويل الأموال، أصبح تبييض العائدات الناتجة من التهرب الضريبي يشكل تهديداً مباشراً للنزاهة المالية والإستقرار الإقتصادي.»

وشدّد على أن «مكافحة تبييض الأموال الناتجة من التهرب الضريبي تمسّ صميم الإصلاح المالي وصدقية الدولة اللبنانية في التزاماتها أمام شركائها الدوليين، وعلى رأسهم مجموعة العمل المالي الدولية (FATF) والمجموعة الإقليمية (MENAFATF). وأكد أن «وزارة المالية، تتحمّل مسؤولية كبيرة في وضع الأطر التنظيمية والرقابية التي تعزّز الشفافية وتمنع استغلال النظام الضريبي لأغراض

إجرامية. لذلك، لا بد من أن تتعامل وزارة المالية مع هذا الملف من خلال نهج وقائي، تشريعي، ومعلوماتي متكامل؛ بالإضافة الى ربط التحصيل الضريبي بآليات مكافحة تبييض الأموال بشكل مؤسسي ومنهجي.

وأضاف: «نحن اليوم على أعتاب الزيارة التشخيصية الثانية لمجموعة العمل المالي، مما يتطلب منا أن نُظهر تقدماً جدياً في الإلتزام بتوصيات رئيسية، أبرزها: إدراج التهرب الضريبي كجريمة أصلية ضمن جرائم غسل الأموال، وتفعيل الإبلاغ الإجباري عن العمليات المشبوهة (STR) من جميع الفاعلين، وتعزيز شفافية المعلومات حول المكلفين والعمليات، وتعزيز التعاون مع وحدة التحقيق الخاصة (SIC) وتوسيع نطاق تبادل المعلومات، وتوسيع مع القضاء والهيئات الدولية لملاحقة المخالفين، وتوسيع الإلزام بالتصريح الإلكتروني للمكلفين وربط البيانات بين الإدارات الضريبية، وتطوير ممنهج لتحليل المخاطر المالية والضريبية باستخدام أدوات تقنية متقدمة.»

رأى أن «تحديات مهمة لا تزال أمامنا رغم التقدم المحرز على هذا الصعيد لا سيّما لناحية تفعيل الإلتزام الضريبي وإعداد نماذج التصاريح وغيرها، وأبرزها: ضعف التنسيق الفعلي بين الإدارات المعنية (المالية، الجمارك، القضاء، هيئة التحقيق الخاصة)، ونقص الموارد التقنية والبشرية المتخصصة في التحقيقات المالية والضريبية المعقدة، ومحدودية الوصول إلى المعلومات المالية الفعلية للمكلفين، خاصة أصحاب المهن الحرة وانتشار الإقتصاد غير الرسمي وضعف نظم الدفع الإلكترونية، وضعف تطبيق العقوبات الرادعة على المخالفين.»

وإذ أشار إلى ان «أفاقاً لتحسين التصنيف المالي للبنان وإستعادة ثقة المستثمرين والداعمين الدوليين تُرسم اليوم من خلال هذا البرنامج»، أكد «الالتزام وزارة المالية الكامل بالتعاون مع الجهات الرقابية والأمنية والقضائية»، آملاً في أن تكون «الزيارة التشخيصية الثانية لمجموعة العمل المالي فرصة للتقييم البناء واستكمال مسار الإصلاح المؤسسي الشامل»، وفي أن «يسهم هذا البرنامج التدريبي في بناء منظومة مالية وطنية حديثة شفافة وعادلة.

### مؤتمر الدول المانحة في السراي الحكومي

عقد رئيس مجلس الوزراء نواف سلام في السراي في حزيران طاولة مستديرة حول مشروع الدعم الطارئ للبنان من الدول، بهدف تمويل إعادة تأهيل الخدمات الأساسية

٢. تحقيق الإستدامة المالية ودين الدولة، مع تعزيز شبكات الأمان الإجتماعي وإعادة بناء القدرة المؤسسية.
٣. إنشاء أطر سياسة نقدية وسعر صرف مستقر.
٤. تعزيز الحوكمة والشفافية.
٥. تحسين نظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (AML/CFT)
٦. إصلاح مؤسسات الدولة العامة.

وتمّ الإتفاق على أن إعادة هيكلة النظام المصرفي تبقى أولوية حاسمة لبناء الثقة في المصارف، والإبتعاد عن الإقتصاد القائم على النقد «الكاش»، وإعادة الائتمان للقطاع الخاص، وهو أمر ضروري للنمو. وقد حققت السلطات تقدماً أخيراً، بما في ذلك تعديل قانون سريّة المصارف وتقديم مشروع قانون جديد لإصلاح المصارف إلى مجلس النواب.

وبالنسبة إلى الخطوة التالية المرتقبة من الحكومة اللبنانية، لفت ريغو في البيان إلى أنه «من المتوقع أن يوافق البرلمان على هذه التشريعات. كما ساهمت البعثة في التواصل مع السلطات بشأن استراتيجياتها لإعادة هيكلة المصارف واسترداد الودائع. سيكون من الضروري القيام بمزيد من العمل بالتعاون الوثيق مع السلطات اللبنانية لضمان توافق هذه الاستراتيجية مع المعايير الدولية ومتطلبات استدامة الدين».

كما ناقشت البعثة موازنة العام ٢٠٢٦ وتطوير إطار مالي متوسط الأجل. بالنسبة إلى موازنة العام ٢٠٢٦، ونظراً للمساحة المالية المحدودة والتمويل المتاح، من الضروري أن يتمّ تعويض أي نفقات إضافية بالكامل من خلال جهود الإيرادات المقابلة، بما في ذلك تعزيز تنفيذ القانون والإمتثال في إدارة الضرائب والجمارك. وشدّد على أن هناك حاجة إلى إستراتيجية طموحة لتحصيل الإيرادات وترشيد النفقات على المدى المتوسط، إلى جانب تحسين الشفافية المالية العامة وإدارة المالية العامة لتعزيز المصلحة العامة. كما رأى أن «هناك حاجة إلى تعزيز المالية العامة وخلق مساحة لزيادة الحماية الاجتماعية والنفقات الرأسمالية. كما يتعيّن دعم الإطار المالي على المدى المتوسّط أيضاً، وإعادة هيكلة سندات اليوروبوندز لإستعادة استدامة الدين».

والبنية التحتية العامة التي تضررت نتيجة العدوان الإسرائيلي الأخير. حضر اللقاء عدد من الوزراء بالإضافة إلى سفراء عدد من الدول والممثل المقيم للأمم المتحدة ومنسق الشؤون الإنسانية، المدير الإقليمي للبنك الدولي كريستوف كاريه، الممثل المقيم لصندوق النقد الدولي فريدريكو ليما، رئيس مجلس الإنماء والإعمار محمد قباني، إضافة إلى ممثلين عن الصندوق الكويتي للتنمية الإقتصادية العربية، الصندوق العربي للإنماء الإقتصادي والإجتماعي. وقال سلام: «أدت آثار النزاع إلى انكماش الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للبنان بنسبة ٧,١٪ في عام ٢٠٢٤، وهو تراجع كبير مقارنة بـ ٠,٩٪ بحلول نهاية عام ٢٠٢٤، اقتراب الانخفاض التراكمي في الناتج المحلي الإجمالي للبنان منذ عام ٢٠٢٠ إلى ٤٠٪، مما فاقم آثار التباطؤ الاقتصادي وأثر على آفاق النمو الاقتصادي فيه».

وأوضح سلام أنّ «الحكومة اللبنانية وضعت مشروع الدعم الطارئ للبنان، أو LEAP؛ وهو إطار عمل وطني جاهز للتنفيذ لاستعادة الخدمات، وإعادة بناء البنية التحتية، وإرساء أسس التعافي المستدام. صُمم برنامج LEAP، بميزانية قدرها مليار دولار، للانتقال بسرعة من الاستجابة الطارئة إلى التعافي السريع، ثم إلى إعادة إعمار طويلة الأجل وقادرة على التكيف مع تغيّر المناخ. ويرتكز البرنامج على آليات شفافة عبر مختلف الوزارات لتحديد الأولويات على أساس المناطق، أقرّها مجلس الوزراء، ممّا يضمن وصول الاستثمارات إلى المجتمعات الأكثر استعداداً للتعافي والإنعاش الإقتصادي».

### بيان من صندوق النقد الدولي

في ختام جولة بعثة صندوق النقد الدولي إلى لبنان التي امتدّت من ٢٨ أيار ٢٠٢٥ إلى ٥ حزيران ٢٠٢٥، أصدر رئيسها إرنستو راميريز ريغو بياناً جاء فيه: عقدت بعثة صندوق النقد الدولي مناقشات مثمرة مع السلطات اللبنانية حول برنامج شامل للإصلاح الاقتصادي يهدف إلى استعادة الاستدامة الاقتصادية الكلية ودعم التمويل لإعادة الإعمار. وشملت المناقشات الأولية مجالات إصلاح عدّة، بما في ذلك:

١. استعادة قابلية بقاء القطاع المصرفي وحماية المودعين قدر الإمكان.

فياً صارماً مدى التزامها بالمعايير الدولية المعتمدة من قبل مجموعة العمل المالي (FATF).

### نسبة الحجوزات تخطى ٨٥٪

بشّر رئيس نقابة مكاتب السفر والسياحة جان عبود بأن الصيف سيكون واعدًا في ظل المؤشرات الإيجابية المتمثلة في ارتفاع نسبة الحجوزات التي وصلت الى ٨٥٪ خلال حزيران، لتصل الى ١٠٠٪ في فصل الصيف مع زيادة عدد الرحلات الى لبنان.

ويؤكد أن من المؤشرات الإيجابية عودة السياح الخليجين إلى لبنان، ولا سيّما الاماراتيين حيث سجّل في الفترة الأخيرة قدوم ٢٤٠ سائحاً اماراتياً وعودة المصطافين الكويتيين، والأمل في رفع السعودية الحظر عن سفر رعاياها الى لبنان.

### اتفاقية قرض مع بنك الدولي لإهداد بيروت بالمياه

وقّع وزير المالية ياسين جابر، مع المدير الاقليمي للبنك الدولي Jean Christophe Carret إتفاقية قرض لمشروع إمدادات المياه الثاني لبيروت الكبرى بقيمة ٢٥٧,٨ مليون دولار أميركي.

ويأتي ذلك بعد التوقيع على اتفاق خاص بالكهرباء الذي يغطي انشاء محطة للطاقة الشمسية ويسهل أيضاً إمكانية معالجة شبكات النقل الكهربائية.

وهذا القرض هو واحد من سلسلة قروض سيحصل عليها لبنان، يهدف هذا المشروع البالغ ٢٥٧,٨ مليون د.أ. إلى زيادة تغطية إمدادات المياه لـ ١,٨ مليون شخص يقيمون في منطقة بيروت الكبرى وجبل لبنان، مما يقلل بشكل كبير من الإعتماد على صهاريج المياه الخاصة، والتي تصل تكلفتها إلى عشرة أضعاف. وسيقوم المشروع باستكمال البنية التحتية الحيوية للمياه التي بدأ تنفيذها وأنجزت نسبة كبيرة منها في إطار المشروع الأول، وتحسين جودة المياه وتقليل الاعتماد على مصادر المياه الخاصة المكلفة، وتعزيز تنفيذ الإصلاحات لتعزيز كفاءة قطاع المياه واستدامته على المدى الطويل. وسيدعم المشروع أيضاً تنفيذ برنامج إصلاح قطاع المياه بما يتماشى مع الإستراتيجية الوطنية لقطاع المياه. ويعكس هذا المشروع التزام البنك الدولي المستمر بدعم إحتياجات لبنان الإنمائية على المدى الطويل.

ونظراً إلى الإحتياجات الكبيرة لإعادة الإعمار في لبنان، ستحتاج السلطات الإصلاحية إلى دعم كبير من الشركاء الخارجيين، ويفضل أن تكون على شروط ميسرة للغاية. كما أن الدعم المعزّز للبنان ضروري لمساعدة البلاد على تحمّل العبء المستمر لاستضافة عدد كبير من اللاجئين. بالاستناد إلى هذه الأعمدة الأساسية للإصلاح، من المتوقع أن تستمرّ المناقشات حول صياغة برنامج إصلاح شامل، سواء من مقر صندوق النقد الدولي أو من خلال بعثات المتابعة». وأكد الوفد التزام الصندوق بدعم لبنان خلال هذه الفترة الصعبة، وفقاً لتفويضه وسياساته

### البنك الدولي يتوقّع نمواً بنسبة ٤,٧٪

توقّع البنك الدولي في تقرير المرصد الإقتصادي للبنان الصادر عنه بعنوان «تحول في المسار». أن يسجّل إجمالي الناتج المحلي الحقيقي للبنان نمواً بنسبة ٤,٧٪ في عام ٢٠٢٥، مدعوماً بالتقدّم المنتظر إحراره على صعيد خطة عمل متعدّدة القطاعات لتسريع أجندة الإصلاح الحكومية، وتعافي قطاع السياحة وزيادة معدلات الإستهلاك، فضلاً عن التدفقات الرأسمالية الوافدة رغم محدوديتها. وتوقّع أن يتراجع معدّل التضخّم في لبنان إلى ١٥,٢٪ في عام ٢٠٢٥، بافتراض استمرار استقرار سعر الصرف وإنخفاض معدّلات التضخم العالمية. وقد تؤدي الزيادة في الإيرادات الحكومية المحصلة، واعتماد موازنة عامة متوازنة لعام ٢٠٢٥، إلى زيادة طفيفة في الإنفاق العام على الخدمات الأساسية. علماً أن الضغوط على المالية العامة لا تزال كبيرة، ما يستلزم إجراء إصلاحات هيكلية أوسع نطاقاً لضمان استدامتها على المدى الطويل.

### لبنان على اللائحة السوداء الأوروبية

في ١٠ حزيران ٢٠٢٥، أصدر الاتحاد الأوروبي قراراً يقضي بإدراج لبنان على لائحة الدول «عالية المخاطر» في ما يتعلق بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، إلى جانب دول مثل الجزائر وفنزويلا وموناكو، في وقت تمّ فيه شطب الإمارات العربية المتحدة من هذه اللائحة. القرار الذي أعلنت عنه المفوضية الأوروبية يستند إلى مراجعة دورية للأنظمة المالية في عدد من الدول، ويعكس تقييماً



النقد الدولي، التي انطلقت أعمالها في ٣ حزيران ٢٠٢٥ في القاهرة، بمشاركة وفود من عدد من دول المنطقة وشركاء تنمية دوليين.

وترأس جابر الجلسة الافتتاحية بصفته رئيس اللجنة التوجيهية للمركز، حيث ألقى كلمة شاملة استعرض فيها مسار التعاون الممتد بين لبنان وMETAC، مشدداً على الدور الحيوي الذي يلعبه المركز في دعم الإصلاحات الاقتصادية وتعزيز القدرات المؤسسية في بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

منذ إنشائه عام ٢٠٠٤، شكّل METAC ركيزة أساسية في تنمية الإقتصاد الكلي في المنطقة، من خلال بناء القدرات، وتطوير السياسات، وتعزيز التعاون الإقليمي. ولبنان، بصفته الدولة المضيفة، كان دائماً في صلب هذه الشراكة، مستفيداً ومساهماً في آن. وأشار إلى أن مؤسسات لبنانية كوزارة المالية، ومصرف لبنان، وإدارة الإحصاء المركزي، ومعهد باسل فليحان، كانت من أكثر الجهات انخراطاً في برامج METAC، مما أفضى إلى «جيل من المهنيين المدربين، الذين بات بعضهم يشغل اليوم مناصب مستشارين إقليميين ضمن المركز، وينقلون خبراتهم لبقية دول المنطقة». وأكد الوزير استمرار التعاون مع METAC، خصوصاً في ملفات حيوية كإصلاح نظام ضريبة الدخل وإدارة السيولة.

### القمة المصرفية العربية الدولية ٢٠٢٥ في باريس

انعقدت القمة المصرفية العربية الدولية لعام ٢٠٢٥، بعنوان «الصمود الإقتصادي في ظل المتغيرات الجيوسياسية»، التي نظّمها اتحاد المصارف العربية، بالتعاون مع الفيدراليات المصرفية الفرنسية والأوروبية والدولية، في فندق «فور سيزون»- جورج الخامس، برعاية رئيس الجمهورية الفرنسية إيمانويل ماكرون، وبمشاركة رفيعة من وزراء ومحافظي بنوك مركزية ورؤساء اتحادات مصرفية وخبراء دوليين. شهدت الجلسة الافتتاحية للقمة كلمات رئيسية لعدد من الشخصيات الدولية البارزة، عكست التزاماً جماعياً بتعزيز التعاون العربي الأوروبي في مواجهة التحديات الاقتصادية والجيوسياسية المتصاعدة.

وفي ختام القمة، صدرت مجموعة من التوصيات ركزت على أهمية توسيع مجالات التعاون المصرفي العربي الأوروبي، وتفعيل قنوات التمويل المشترك وإطلاق صناديق استثمار استراتيجية، إلى جانب توجيه الجهود نحو تعزيز التعليم، وتبادل الخبرات، وبناء شراكات طويلة الأمد تدعم الاستقرار المالي والتنموي للمنطقة بأسرها.

### METAC رافعة للإصلاح في لبنان والمنطقة

افتتح وزير المالية اللبناني ياسين جابر اجتماعات مركز المساعدة الفنية للشرق الأوسط (METAC) التابع لصندوق



## وظائف المستقبل ليست في المعامل

نمو الإنتاجية، مما يُنذر بضعف في نمو الأجور مستقبلاً. وتهيمن على المصانع الحديثة الأدوار التقنية والهندسية، ولم تعد تعتمد على العمال من ذوي المهارات البسيطة كما في الماضي. فقد فاق عدد الإداريون والمتخصصون عدد العمال اليدويين، وتراجع الانتماء النقابي من ربع إجمالي العاملين في الثمانينات إلى أقل من ١٠٪ حالياً. وبالنسبة للأمريكيين من الطبقة العاملة، والذين لا يحملون شهادات، فإنَّ الفرص الأفضل باتت في مكان آخر.

فالوظائف الحرفية والتقنية — مثل النجارين، وفنيي التكييف، والعاملين في تركيب الألواح الشمسية — تُقدَّم أجوراً جيّدة، وتتميز بطلب متزايد وبانتساب أعلى إلى النقابات. ويعمل أكثر من ٧ ملايين أميركي في مثل هذه الوظائف، وغالباً ما يتقاضون أجوراً تفوق ما يتقاضاه عمال المصانع اليوم.

لكنَّ هذه الوظائف لا تؤدّي إلى إنشاء مجتمعات اقتصادية مترابطة كما كانت تفعل المصانع سابقاً. فبينما كانت المصانع تُحرِّك اقتصادات مدن بأكملها، فإنَّ الوظائف الحرفية والخدماتية أكثر تشتتاً، وأقلَّ قدرة على إنعاش الاقتصاد المحلي. ومع ذلك، فإنَّ تأثيرها الاقتصادي الإجمالي يضاهاي حجم التوظيف الصناعي في تسعينيات القرن الماضي، بل وتوفّر ظروف عمل أفضل.

أما مستقبل النمو في الوظائف، فبات يتّجه نحو مجالات الرعاية الصحيّة والعناية الشخصية. ورغم أنَّ هذه القطاعات تُقدّم أجوراً منخفضة، إلا أنَّها تنمو بسرعة. والتحدي، كما يقول داني رودريك من جامعة هارفارد، هو رفع إنتاجية هذه الوظائف — ورهْمًا من خلال تبني الذكاء الاصطناعي في إدارة الأدوية أو التشخيص الطبّي.

تاريخياً، كانت الزراعة تُعتبر رمزاً للقوة الوطنية والاعتماد على الذات، ثم ورثها العمل الصناعي في القرن العشرين. لكن، وكما تراجعت الزراعة مع تقدّم الازدهار، بدأ التوظيف الصناعي بالانحسار. لم يعد قلب الطبقة العاملة ينبض في المصانع، بل في أماكن أخرى أكثر تنوعاً وحدائثاً.

رغم الحنين السياسي الواسع النطاق للصناعة، لم يعد العمل في المصانع يشكّل الدعامّة الاقتصادية التي كان عليها في السابق. يُرَوِّج قادة مثل دونالد ترامب وجو بايدن لفكرة إحياء الصناعة، معتبرين تراجع التصنيع سبباً في ركود الأجور وتدهور المدن وظهور أزمات اجتماعية كأزمة الأفيون. ففي العقد الأول من القرن الحالي، فقدت الولايات المتحدة الأميركية قرابة ٦ ملايين وظيفة صناعية، وهي وظائف كانت توفّر مدخولاً جيّداً واستقراراً لحاملي الشهادات الثانوية، وكانت العمود الفقري لاقتصادات مدن بأكملها. لكن، رغم بقاء الإنتاج الصناعي قوياً، فإنَّ عودة هذه الوظائف التقليدية باتت مستعجلة.

لقد غيّرت التكنولوجيا شكل الصناعة. فالمصانع اليوم تنتج إمّا باتت تستخدم بشكل أقلَّ اليد العاملة، تماماً كما حصل في الزراعة سابقاً. وأصبح التصنيع يعتمد على الأتمتة ورأس المال بشكل كبير، ممّا قلّص الحاجة إلى العمال اليدويين. ونتيجة لذلك، فإنَّ نوعية الوظائف المتوسطة الدخل التي كانت متاحة سابقاً على أرض المصنع قد اختفت إلى حدّ كبير. الوظائف المماثلة اليوم يمكن العثور عليها في المهن الحرفية مثل الكهربائيين، الميكانيكيين، ورجال الشرطة — وهي وظائف تقدم رواتب جيّدة، وغالباً لا تتطلب شهادة جامعية، وتوفّر قدرًا من الاستقرار.

حتى في حال إعادة الإنتاج الصناعي إلى أمريكا على نطاق واسع، فإنَّ التأثير على سوق العمل سيكون محدوداً. تُظهر التقديرات أن القضاء على العجز التجاري في السلع، الذي يبلغ ١,٢ تريليون دولار، سيخلق حوالي ٣ ملايين وظيفة فقط، نصفها في المصانع، وهذا بالكاد يرفع نسبة التوظيف الصناعي. كما أن الكلفة مرتفعة، إذ سيشهد البلد ارتفاعاً في الأسعار مع زيادة الرسوم الجمركية على السلع المستوردة. إضافة إلى ذلك، لم تعد وظائف المصانع جذابة كما في السابق. فبدلاً من الأجور الجيدة والحماية النقابية والأمان الوظيفي، أصبحت هذه الوظائف تقدّم ميزات أقلَّ بكثير. اليوم، باتت الأجور في المصانع متأخّرة عن نظيراتها في قطاع الخدمات، وقد تلاشى الفارق في الدخل الذي كانت تمنحه الصناعة، لا سيما للعمال غير الحاصلين على شهادات جامعية. كما تباطأ

المراجع : The Economist- June 10th 2025



## تحسين الآليات العالمية للإنقاذ الدول المثقلة بالديون

سداد الدين مرة أخرى. عندها يوافق المقرضون عموماً على إعادة تمويل الدين المستحق.

لكن عندما لا تسفر الإجراءات الحكومية عن نتائج تُذكر، ويرفض المسؤولون تغيير المسار، يُرَجَّح أن يطالب المقرضون بالسداد عند استحقاق الدين، ما يؤدي إلى أزمة دين. وقد تتفاقم صعوبات تمويل ميزان المدفوعات إلى الحد الذي يصبح فيه المقترض غير قادر على تمويل وارداته من السلع والخدمات الأساسية.

لقد شهدت سريلانكا هذا الوضع في العام ٢٠٢١. عندما اندلعت الأزمة، لم تتمكن البلاد من تحمّل سوى استيراد المنتجات الأساسية (الغذاء والوقود). مع توقّف سير الحافلات، لم يتمكن الناس من الذهاب إلى العمل. ولم يتمكن العديد من المصانع من الحصول على المواد الخام أو السلع الوسيطة أو قطع الغيار. كانت انقطاعات التيار الكهربائي لفترات طويلة متكررة. وانكمش النشاط الاقتصادي بشكل حادّ، بنسبة ٧,٨٪ في العام ٢٠٢٢ وبنسبة ٣,٨٪ أخرى في العام ٢٠٢٣. وتمّ تجريد متاجر البقالة من السلع الأساسية وبلغ التضخم ذروته.

ثلاثة أمور كانت ضرورية ليصبح التوقيع السريلانكي موثقاً به مرة أخرى، وتتمكّن البلاد من خلق الظروف الأساسية للانتعاش الاقتصادي والنمو المستدام. أولاً، كانت سريلانكا بحاجة إلى الوصول إلى مصدر للعملة الأجنبية لدفع ثمن الواردات المطلوبة لإعادة تشغيل محطات الطاقة والمصانع والنقل وغيرها من الخدمات الأساسية. ثانياً، كانت إعادة هيكلة الدين ضرورية لتطمين الدائنين بشأن التسديد المستقبلي لخدمة الدين. وثالثاً، كان لا بدّ من إصلاح السياسات الداخلية.

وفي غياب الإصلاحات، من الممكن أن توقّر العملات الأجنبية بعض الإغاثة على المدى القصير. ولكن لم تتمكّن سريلانكا من الحصول على رساميل خاصة لتمويل وارداتها إلاّ بعد حلّ مشكلة مستوى دينها. لقد أصبح الوضع دراماتيكياً لدرجة أن الشارع أطاح بالحكومة. لم تصبح الإصلاحات ممكنة إلاّ بعد تولّي رئيس جديد منصبه في العام ٢٠٢٤.

إن تضخم الدين في البلدان النامية أمر يثير قلقاً متزايداً. لقد اعترفت سريلانكا وزامبيا أنهما لا تستطيعان تأمين خدمة الدين وطلبتا مساعدة دولية. وهناك العديد من الدول الأخرى التي تواجه التزامات خدمة دين كبيرة تمثل نقاط عدّة من الناتج المحلي الإجمالي.

الدين نعمة ونقمة. يسمح للدول النامية، حيث الأفق واعدة للاستثمار في الطرق والمدارس والمستشفيات ومجالات أخرى، بلورة آفاقها. إذا كان العائد على الاستثمارات يتوافق مع التوقّعات، يمكن للدول المعنية تسديد خدمة الدين، على غرار كوريا في الستينات من القرن الماضي. في ذلك الوقت، كانت كوريا دولة فقيرة، إذ كان معدل الادّخار فيها أقل من ١٠٪. وقد اقترضت نحو ١٠٪ من ناتجها المحلي الإجمالي سنوياً، ولكن نموها الاقتصادي السريع أنتج عوائد مرتفعة إلى الحدّ الذي أدّى إلى انخفاض نسبة خدمة دينها. وقد ارتفع معدل الادّخار لديها تدريجياً، ما سمح لها بالحفاظ على النمو المستدام المدفوع بالاستثمار، دون الحاجة إلى الاقتراض من الخارج. وأصبحت كوريا حالياً واحدة من أغنى البلدان على وجه الأرض.

ولكن يمكن أن يصبح الدين مشكلة أيضاً عندما يُستخدم في تمويل الاستهلاك الجاري أو الاستثمارات غير المدروسة. عندما لا تكون الاستثمارات مربحة، يصبح البلد المقترض أكثر فقراً، لأنه يستمرّ في خدمة القروض التي حصل عليها للاستثمار. وبشكل عام، تنخفض فرضية أن تنتج القروض الجديدة عائداً أفضل، لأن المخاوف المتزايدة بشأن ملاءة المقترض تدفع أسعار الفائدة إلى الارتفاع. وإذا ساءت التوقّعات الاقتصادية للمقترض، يمكن للدائنين رفض إعادة تمويل الدين.

قبل اتّخاذ القرار بشأن منح قرض جديد لأي من البلدان النامية، لا بدّ من تقييم سلسلة من المخاطر والسياسات الاقتصادية وتوقّعات البلد الماكرو-اقتصادية المعني بشأن التقلّبات المحتملة في أسعار السلع الأساسية التي يصدرها. في بعض الأحيان، تقنع الوعود بالإصلاحات التي تطلقها الحكومة، والتي ربما ترتبط ببرنامج مع صندوق النقد الدولي، المقرضين بأن البلد سيعود مليئاً ويصبح قادراً على

كانت سريلانكا من البلدان المقترضة من الصين والتي وصلت ديونها إلى مكان أصبح سدادها غير مستدام. استغرق الأمر ما يقرب من عامين للتوصل إلى اتفاق من المجتمع الدولي وافقت عليه الصين. ونتيجة لذلك، تأخر تنفيذ برنامج صندوق النقد الدولي لمدة عام تقريباً، ما أدى إلى إطالة أمد المحنة التي يعيشها السريلانكيون.

ومن الواضح أنه لا يمكن مطالبة صندوق النقد الدولي بالإقراض إذا كان الدائنون والمقرضون من القطاع الخاص يعتقدون أن قروضهم يمكن استخدامها لخدمة ديون دولة متمردة. وفي حالة سريلانكا، وفي ظل عدم وجود دائن على استعداد لإعادة الهيكلة، لم يتمكن صندوق النقد الدولي من حل مشاكل البلاد. وتأخرت عملية إعادة الهيكلة في انتظار قرار الدائن، مما زاد الضغوط على المقترض الذي وقع في قبضة العدالة، وأخر تعافى اقتصاده.

نحن بحاجة إلى إيجاد طريقة أفضل لحل مشكلة الديون في البلدان النامية. يتعين على البلدان التي تمر بأزمات أن تكون قادرة على الأقل على تطوير خطة لإعادة الهيكلة مع صندوق النقد الدولي ونادي باريس والدائنين الآخرين. إن ما نحتاج إليه هو اتفاق أكثر إلزاماً من الحوافز السياسية التي يقدمها صندوق النقد الدولي لإقراض البلدان المتأخرة عن السداد، لا يمكن بموجبه للدائن السيادي الحصول على خدمة الدين إلا بعد الموافقة على الشروط ذاتها التي تنطبق على الدائنين الآخرين. وسيكون الأمر أفضل لو أصبحت الصين عضواً في نادي باريس.

وسيكون من الأفضل اعتماد إجراءات دولية وسلطة قضائية تحدّد اتفاقية تسمح بالنشاط الاقتصادي الطبيعي واستئناف النمو المستدام مع توفير تسوية عادلة قدر الإمكان للدائنين في ظل الظروف. حان الوقت لإصلاح الترتيبات القائمة مع تصاعد مشاكل الديون.

**المراجع : Finances & Développement Mars 2025**  
**- Il faut améliorer les dispositifs internationaux de sauvetage des pays surendettés.**

يتردّد المسؤولون السياسيون في أغلب الأحيان في تبني الإصلاحات التي قد تثير مقاومة شديدة. لكن البديل هو اتخاذ قرارات مؤلمة على المدى القصير أو ترك الوضع يزداد سوءاً والاضطرار إلى اتخاذ قرارات أكثر صعوبة على المدى الطويل. والخطر الرئيسي يكمن في عدم التقدّم في الإصلاحات وفشلها.

ويلعب صندوق النقد الدولي دوراً داعماً في حلّ المواقف الصعبة مثل حالة سريلانكا، باعتباره المؤسسة المسؤولة عن الحفاظ على النظام النقدي العالمي، ويتمثّل دوره بقدرته على تقييم الأداء الاقتصادي الكلي لأيّ بلد. ويملك الصندوق موارد مالية يمكن إقراضها (عادة لمدة تراوح بين ثلاث إلى خمس سنوات) للدول التي تواجه صعوبات. ولكن قوانين الصندوق واضحة ولا يمكنه الإقراض إلا في حال التأكد من إمكانية تسديد خدمة الدين. ووقّعت السلطات السريلانكية مع صندوق النقد الدولي على برنامج إصلاح. ولكن على سريلانكا أيضاً إعادة هيكلة ديونها لمعالجة المتأخّرات واستعادة القدرة على الوصول إلى أسواق الائتمان الدولية.

في السابق، عندما كانت دولة ما تعاني من صعوبات مالية خطيرة، كان الدائنون السياديون يجتمعون في إطار نادي باريس. وكانوا يدرسون برنامجاً يهدف إلى استعادة النمو والملاءة، وهو البرنامج الذي اتفقت عليه السلطات وصندوق النقد الدولي. ويجتمع الدائنون من القطاع الخاص أيضاً. وعندما يتفق جميع الأطراف على خطة إعادة الهيكلة، يقوم صندوق النقد الدولي بالإقراض، غالباً بالترابط مع قروض جديدة سيادية ثنائية.

خلال العقد الماضي، أصبحت الصين مقرضاً سيادياً رئيسياً، ولكنها اختارت البقاء خارج نادي باريس. وعلى الرغم من أن النادي قد منح في كثير من الأحيان إعفاءات من الديون، فإنه لا يملك حتى الآن آليات داخلية عملية للنظر في «تخفيضات القيمة الأساس للدين»، ولا يتمتع الدائنون الأعضاء إلا بسلطة محدودة لإعادة جدولة مدفوعات خدمة الدين.





جمعية مصارف لبنان  
بيروت، الصيفي، شارع غورو، بناية الجمعية  
الرمز البريدي: بيروت 2028 1212 لبنان  
ص.ب. رقم: ٩٧٦ بيروت - لبنان  
هاتف / فاكس : 961 1 970500/ 1  
الموقع الإلكتروني : [WWW.abl.org.lb](http://WWW.abl.org.lb)



Association of Banks in Lebanon



@ABLLebanon



Association of Banks-Lebanon



[abl.org.lb](http://abl.org.lb)

